دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق السّلْم والأمن في إفريقيا

أ. د. محمد إبراهيم الحسن

نائب عميد كلية العلوم السياسية - جامعة الزعيم الأزهري - السودان

تُعدّ القارة الإفريقية واحدة من أغنى قارات العالم؛ بما تزخر به من موارد طبيعية وبشرية، هذه المقومات جعلتها محطّ أنظار القوى الدولية، والتي كانت ولا تزال تتكالب عليها؛ ما أدى إلى سيادة الحروب والنزاعات البينية والأهلية وانتشارها داخل هذه القارة، والتي تبدو بصورة واضحة في مناطق: القرن الإفريقي والبحيرات والصحراء الغربية.

وعلى الرغم من انتشـــار النزاعات والحروب في إفريقيا؛ فـــإنّ هناك جهوداً دوليـــةً وأخرى إفريقية تســـعى إلى تســـوية تلك النزاعات، ومـــن ثمّ تحقيق مستويات متقدّمة من السّلْم والأمن، والذي يمكن أن يشكّل قاعدةً انطلاق للدولة الإفريقية.

تاريخيّـــاً ظلّـــت إفريقيـــا حاضرةً فـــي أجندة المنظمات الدولية، وعلى رأســـها الأمـــم المتحدة، والتـــي واجهـــت مشـــكلات القـــارة الإفريقية، وفي مقدمتها مشكلة الاستعمار، وحقّ الأفارقة في التمتع بحريتهم، وممارسة نظام الحكم – قضايا الاستقلال –، بالإضافـــة إلـــى معالجـــة المشـــكلات التنموية والاقتصادية الناتجة من التركة الاستعمارية، وصولاً إلى مرحلة التدخل والشراكة مع المنظمات والتكتلات لتسوية النزاعات والحروب، والتي طالت أغلب الدول الإفريقية في فترات ومراحل تاريخية مختلفة.

أولاً: دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات في إفريقيا:

عند الحديث عن دور المنظمة الدولية في تحقيق السّـــلْم والأمن في إفريقيا؛ فهنـــاك مرحلتان ينبغي التمييز بينهما: المرحلة الأولى من مطلع الســـتينيات حتى ١٩٩٠م، والمرحلة الثانية من ١٩٩١م حتى الوقت الراهن.

تميـــزت المرحلة الأولى بأنّ النزاع كان ينشـــب بين الدول فيما بينهـــا، بينما تميزت المرحلة الثانية بنشوب الحروب داخل الدول نفسها، وتتعلق بالحروب الأهلية والعرقية.

وخلال المرحلتين تمسّكت الأمم المتحدة بمبادئ ميثاقها، وأهمها التسوية السلمية للمنازعات في إطار الشراكات مع التجمعات والتكتلات الإقليمية.

يشكّل الدور الكبير الذي قامت به الأمم المتحدة، في مطلع الستينيات من القرن الماضي، تجاه تصفية النظام العنصريّ في جنوب إفريقيا: البداية الحقيقية والفعليـــة لأدوار المنظمة الدولية في اتجاه إرســـاء دعائم الأمن والسّلْم في إفريقيا.

على الرغم من النجاحات التي حقّقتها المنظمات الدولية الإقليمية في تسوية الصراعات الإفريقية؛ فلا تزال الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة تحصد أرواح الملايين من الأفارقة

ولقد تبلور عمل الأمم المتحدة في ســـبيل إنهاء نظـــام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا في ثلاثة أعمال رئيسة، تتمثل في:

١ – ممارسة الضغط على حكومة جنوب إفريقيا لإقناعهـــا بإنهاء القمع والعدول عن سياســـة الفصل العنصري.

٢ – تقديم المســـاعدة المناسبة لضحايا الفصل العنصري، ولأولئك الذين يكافحون لبناء مجتمعٍ يتمتع فيه جميع السكان بفُرصٍ وحقوقٍ متساوية.

٣ – نشـــر المعلومات لإرشاد الرأي العالمي على لا إنسانية الفصل العنصري، وتشجيع هذا الرأي على ممارسة تأثيره في دعم جهود الأمم المتحدة؛ من أجل التوصل إلى حلٍّ سلميٍّ عادل[١].

وفي إطار هذه الخطوات الثلاث شـــهدت الفترة من ١٩٦٧م إلـــى ١٩٨٩م تكثيفاً متزايداً لجهود الأمم المتحدة مـــن أجل دعم الحملـــة الدولية المناهضة للفصـــل العنصري وتطويرها، وهـــو الأمر الذي مهّد للتحرّك نحو الحلّ السّلْمي في مطلع ١٩٨٩م، وإجراء أول انتخابات ديمقراطية لاعنصرية في أبريل ١٩٩٤م.

وهكذا أســـهمت الأمم المتحدة إســـهاماً كبيراً في القضاء على سياســـة التفرقـــة العنصرية ونظام

(١) عبير الفقي: دور الأمـم المتحدة في إفريقيا/ www.elsyasi.com

الأبارتهايد في جنوب إفريقيا.

وتواصلت أدوار الأمم المتحدة في تسوية المشكلات في إفريقيا، وأخذت أشكالاً متعددة نتيجة لتعقّد الصراعات الإفريقية وتشابكها، والتي اتسمت في كثيرٍ من الأحيان بطابع الفوضى، والذي أسهم بدوره في تكثيف جهود الأمم المتحدة وتعدّد عملياتها في حفظ السّلْم والأمن في إفريقيا، حيث نجد أنّ الأمم المتحدة قامت بإرسال مجموعة من المراقبين المدنيين للمساهمة في الحدّ من مستويات العنف في عدة دول إفريقيا.

ويأتي هذا الدور في إطار الدبلوماسية الوقائية بوصفها واحدة من خيارات الأمم المتحدة لتسوية المنازعات الإفريقية، بالإضافة إلى ذلك؛ فقد قامت الأمم المتحدة بالعديد من عمليات حفظ السلام داخل القارة الإفريقية، كما حدث في أنجولا وليبيريا وموزمبيق وروندا وزائير والصومال والسودان، وغيرها من الحالات الأخرى[١].

وفضلاً عن ذلك؛ فقد قامت الأمم المتحدة – عبر مجلس الأمن – في استحداث آليات عقابية وعدلية دولية للحدّ من الصراع والعنف في إفريقيا، وقد تجسّد ذلك الدور في تأسيس وإنشاء محكمة دولية جنائية لرواندا في ١٩٩٤م؛ عندما أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (١٩٥٥) القاضي بإنشاء محكمة دولية جنائية لرواندا في ١٩٩٤م، تعمل على مقاضاة المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المرتكبة على أرض الدولة الرواندية.

كذلك تمّ إنشاء محكمة سيراليون الجنائية الخاصّة وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣١٥) في أغسطس ٢٠٠٠م، وذلك للنظر في جرائم الحرب التي دارت في سيراليون في الفترة من ١٩٩١م – ٢٠٠٠م[٢].

واستناداً إلى تجربة المحاكم الجنائية الدولية الخاصّة، في كلٍّ من رواندا وسيراليون، فقد تمت إحالة مجرمي الحرب في دارفور بغرب السودان إلى المحكمة الجنائية الدولية في مارس ٢٠٠٥م؛ بناءً على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٥٩٣)[٣].

وفي مقابل تلك الجهود والأدوار التي قامت بها الأمم المتحدة، لتحقيق السّلْم والأمن في إفريقيا عبر الوسائل السّلْمية، نجد أنها تدخلت عسكريّاً في إطار عمليات الجهود الشاملة، كما حدث في الصومال والكونغو وليبيا.

وعموماً يمكن القول بأنّ القارة الإفريقية حظيت بنصيبٍ وافرٍ من عمليات حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة، ففي الفترة من ١٦٤٨م إلى ٢٠٠٩م نجد أنه من بين إجمالي ٦٣ عملية سلام كان نصيب القارة الإفريقية منها ٢٧ عملية، وهو ما يمثّل زهاء ٤٣٪ من إجمالي تلك العمليات[٤].

وعلى الرغم من تعدّد الأدوار التي قامت بها الأمم المتحدة في إطار حفظ السّلْم والأمن في إفريقيا؛ فإنّ هناك مناطق كانت ولا تزال تشهد صراعات ونزاعات مسلّحة تهدد الأمن والاستقرار في ربوع القارة الإفريقية.

إنّ هذه الوضعية المختلة تفرض أعباءً ثقيلةً وأدواراً متعاظمة للمنظمات والتكتلات الإفريقية، وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي.

ثانياً: دور المنظمات والتجمعات الإفريقية في حفظ السّلْم والأمن بالقارة:

بدأت تتنامى لدى الدول الإفريقية فكرة الاتحاد والتجمع، وذلك بهدف حماية استقلالها الوليد من

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) خالد حسن أبو غزالة: المحكمة الجنائية الدولية والجرائم الدولية، دار جليس الزمان، الأردن، ٢٠٠٩م، ص (١٧٠-١٩٣).

(٣) السيد فليفل: التقرير الاستراتيجي الإفريقي – تحرير/ معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٩٨.

(٤) عبير الفقي، مصدر سابق.

ناحيـــة، وخلق تعـــاون فيما بينها مـــن ناحية أخرى، وهكذا نبتت فكـــرة التجمعات والمنظمات الإفريقية، والتي بدأت في صورٍ مختلفة، وكانت معظمها متعثّرة ومحصورة في نطاقاتٍ ضيقة؛ متخذة أشكال اتحادات تعاهدية بين دولٍ متجاورة جغرافيّاً.

ثم أخذت الدائرة تتسع شـــيئاً فشيئاً عن طريق تكويـــن تكتلات تضمّ عدداً أكبر من الدول الإفريقية، إلى أن قامت (منظمة الوحدة الإفريقية)، والتي أدت أدواراً مختلفة في مجال إرســـاء دعائم السّلْم والأمن داخـــل القارة الإفريقية؛ حيث اتجهت نحو التســـوية الســـلمية للمنازعـــات التي دارت داخـــل القارة، مع احترام حدود الدول الموروثة عند اســـتقلالها، وفي هذا الإطار أنشـــأت منظمة الوحدة الإفريقية جهاز آليـــة فضّ المنازعات فـــي ١٩٩٣م، وذلك بهدف حلّ النزاعات الإفريقية بوسائل إفريقية تحدّ من التدخل الأجنبي في شـــؤون القارة الإفريقية، وســـوّغت ذلك المســـلك بأنّ التدخل الخارجي يزيد من المشكلات الإفريقية، ويزيدها تفاقماً، كما حدث في الصومال – قوات يونيصوم[١].

لقد تجسّـــدت الأدوار العمليـــة لمنظمة الوحدة الإفريقيـــة في عمليات حفظ السّـــلْم والأمن بالقارة من خـــلال حثّها للأطراف المتنازعة على التســـوية القضائية أمـــام محكمة العـــدل الدولية، كما حدث في النزاع الحدودي بين كلٍّ من نيجيريا والكاميرون، والذي أحيـــل لمحكمة العدل الدولية في ١٩٩٤م بناءً على توصية المنظمة، كذلك شجّعت السنغال وغينيا بيساو على تســـوية نزاعهما الحدودي البحري أمام محكمة العدل الدولية فـــي ١٩٩١ – ١٩٩٥م، وأيضاً النزاع الحدودي الليبي التشـــادي؛ حيث ساهمت في تهدئـــة الأوضاع بيـــن الدولتين، وتعاونـــت مع الأمم المتحدة في تنفيذ القرارات الصادرة بحلّ ذلك النزاع

تعاني المنظمات الإفريقية من مشكلات بنيوية وهيكلية ومالية؛ الأمر الذي قلّل من أدوارها في عمليات حفظ السّلْم والأمن بإفريقيا

ومراقبتها[٢].

لقد حرصـــت المنظمة على عـــدم التدخل في الشـــؤون الداخلية للدول الأعضاء، واستحدثت نظام قـــوات حفظ الســـلام، والتـــي أدّت أدواراً مهمّة في مراقبـــة وقف إطلاق النـــار بين العديـــد من الدول الإفريقية المتنازعة.

وبناءً على ما ســـبق؛ فإنّ المنظمة قد أدّت دوراً حيويّاً في تســـوية المنازعات الإفريقية سلميّاً؛ حتى حلّهـــا في مايو ٢٠٠١م وتشـــكيل (الاتحاد الإفريقي) وريثاً لها.

استمر الاتحاد الإفريقي في القيام بمهام المنظمة الإفريقيـــة نفســـها، والهادفة للحدّ مـــن المنازعات الإفريقية ســـلميّاً؛ فتمّ إنشـــاء مجلس السّلْم والأمن الإفريقي بوصفه جهازاً تابعاً للاتحاد ومســـؤولاً عن تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى التعاون المشترك مع الأمم المتحدة وأذرعها، بجانب التكتلات والتجمعات الإفريقية.

وانطلاقـــا من تلك المهام؛ فقـــد تدخل الاتحاد الإفريقي عبر مجلس السّـــلْم والأمـــن الإفريقي في تســـوية الصراع فـــي توجو ٢٠٠٥م، وذلـــك بالتعاون والتنسيق الكامل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الإيكواس.

(١) وكالة السـودان للأنبـاء، نسخة بمناسبة مؤتمر القمة الإفريقي، الخرطوم، ٢٠٠٦م، ص ٢٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٣.

أيضـاً تدخل الاتحاد الإفريقي في موريتانيا عام ٢٠٠٥م بعد حدوث الانقلاب العسـكري، وتواصل مع الأطـراف الموريتانية عبر مفوضية السّـلْم والأمن الإفريقـي، والتـي نجحت في وضـع خارطة طريق لإحداث التحول الديمقراطي بالبلاد؛ بموافقة القوى السياسية الموريتانية كافة.

أيضاً تدخل الاتحاد الإفريقي عسـكريّاً في جزر القمـر في العـام ٢٠٠٨م، عن طريق إرسـال قوات عسكرية لوضع حدٍّ للصراع حول السلطة ومحاولات انفصال جزيرة أنجـوان، وقد نجح الاتحاد الإفريقي في مسـعاه من خلال التدخل العسـكريّ المسـنود بتسوية سياسية بمساعدة فرنسية[1].

أما فـي الصومال؛ فقد تعددت مبادرات الاتحاد الإفريقي وأخذت أشـكالاً مختلفـة، تراوحت ما بين الدعم السياسـي للحكومة الصومالية، وإرسال قوات عسكرية لحفظ السلام في العام ٢٠٠٧م، فضلاً عن التعاون مع قوات المهام المشـتركة للقرن الإفريقي (الأفريكوم) التابعة للولايات المتحدة الأمريكية.

ويبـدو دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق السّـلْم والأمن في إفريقيا أكثر وضوحاً وشـمولاً في دارفور بغرب السـودان منـذ العـام ٢٠٠٤م، وحتى الوقت الراهن، والذي يتمّ في إطار شـراكة كاملة مع مجلس الأمـن الدولي، فقـد تدخل الاتحـاد الإفريقي في دارفور بوسـائل وأدوات متعددة ومتداخلة؛ بدءاً من المبادرات الرامية لحلّ الأزمة بصورة سلميّة، وصولاً إلى مرحلة وضع قوة عسـكريّة دائمة لحفظ السلام (اليونميد) بالسودان.

وبجانـب الاتحـاد الإفريقي؛ هنـاك تجمعات وتكتـلات اقتصادية داخل القارة الإفريقية سـبقت في قيامهـا الاتحاد الإفريقي، وقد عملت على إيجاد فـرص تكاملية لاقتصاديات الـدول المنضوية تحت مظلتهـا، بالإضافة إلـى محاولات هـذه التكتلات لانتهـاج سياسـات تسـاعد علـى تحقيـق الأمن والاستقرار داخل منظومتها؛ فعلى سبيل المثال نجد أنّ التجمّع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (الإيكواس – Ecowas) قـد حقّق نجاحاً نسـبيّاً في مواجهة الحروب الأهلية داخل الإقليـم، كما حدث في توغو ٢٠٠٥م، فضـلاً عن ذلك فإنّ الإيكواس أنشـأت قوة عسكرية مشـتركة (إيكوموج)، تسـاعد في تحقيق الاستقرار الأمني لدولها.

بالإضافة للإيكواس تبـرز الهيئة غير الحكومية للتنميـة (الإيقـاد) بصفتهـا واحدة مـن التكتلات التي تعمـل على الارتقاء بالاسـتراتيجيات التنموية فـي بلدانها مـن ناحية، والعمل علـى تحقيق الأمن والاستقرار داخل دولها من ناحية أخرى.

وقـد أدت (الإيقـاد) أدواراً فاعلة في تسـوية النزاعات المسلحة في كلٍّ من السودان عبر مبادراتها المتعددة، ورعايتها لمفاوضات السلام، والتي أفضت إلى اتفاقية السـلام الشامل (نيفاشا) ٢٠٠٥م، أيضاً تدخلها الواضح وجهودها المضنية من أجل الوصول للسـلام في دولة جنوب السودان في الوقت الحالي، وأخيراً نجد أن تجمّع (دول السـاحل والصحراء) قد أضاف أهدافاً جديدة لميثاقـه تتعلق بحماية الأمن وحفظ السلام، وإنشـاء آليات يُناط بها تحقيق هذه الأهداف.

ثالثاً: تجارب المنظمات الإقليمية الإفريقية بين النجاح والفشل (مقارنة أولية):

اتسـاع دائرة النزاعات والحروب الأهلية داخل القـارة الإفريقية شـكّلت اختباراً حقيقيّـاً لجهود المنظمـات الإقليمية الإفريقية فـي عمليات حفظ السـلام والأمن داخل دولها، بيد أنّ تعقُّد مستويات الأزمـات والصراعات وتشـابكها، وتفاوتها من دولة إلى أخرى، في مقابـل محدودية الإمكانيات وضعف القـدرات لدى أغلـب المنظمـات الإفريقية، هذه

(١) ميمونة سعيد آدم: آلية فض النزاعات في الاتحاد الإفريقي مقومات النجاح وأسباب الفشل، ٢٠٠١م – ٢٠١١م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، ٢٠١٢م، ص ٢٠٧.

المعادلة تشـكّل القاعدة الأساسية والمحدد الفعليّ لاتجاهات النجاح أو الفشل في كلّ الأداور والعمليات التي قامت ولا تزال تقوم بها المنظمات الإقليمية في مجال حفظ السّلْم والأمن في الإطار الإفريقي.

ويمكن التعمق أكثر من ذلك في تقييم تجارب تلك المنظمات من خلال النماذج الآتية:

النموذج الأول: مجلس السّلْم والأمن الإفريقي وأزمة جمهورية جزر القمر:

تُعـدّ المحاولـة الانفصاليـة التـي قامت بها السـلطات في جزيرة أنجوان بمثابة الشـرارة التي فجّرت الأزمة السياسـية فـي جمهورية جزر القمر في العام ١٩٩٧م، كما سـاعد الانقلاب العسـكريّ الذي قاده رئيس أركان القوات المسـلحة على الحكم في جمهورية جزر القمر في ١٩٩٩م على اسـتفحال الأزمة؛ ما دفـع منظمة الوحـدة الإفريقية للتفاعل مع الأزمة عبر مجلس السّـلْم والأمن الإفريقي، وقد بذل مجهودات متعددة من أجل إيجاد مخارج سـلمية للأزمـة، ونجح في ذلك من خـلال اتفاق المصالحة الـذي أُبرم بين أطراف الأزمة فـي فبراير ٢٠٠١ م، أعقب ذلك تعليق السلطات الأنجوانية مشاركتها في تنفيذ الاتفاق، معللة ذلك بتأخر وصول المسـاعدات الاقتصادية والاجتماعيـة المخصّصة للجزيرة وفقاً للاتفاق المشـار إليه، وفي ديسمبر ٢٠٠٣م تمّ توقيع اتفاق (بيت سـالم) للترتيبـات الانتقالية، وتلا ذلك إجراء انتخابات برلمانية في مارس ٢٠٠٤م[١].

لكن الأمور عـادت وتأزمت مـن جديد؛ عندما رفض العقيـد محمد بكر، الذي تولى السـلطة في جزيرة أنجوان في ٢٠٠٢م، التنحيّ عن السلطة تنفيذاً لحكـم المحكمة الدسـتورية القاضـي بانتهاء فترة ولايتـه، وفي خطوة جريئـة، زادت الأوضاع تعقيداً، قام العقيـد محمد بكر بإجـراء انتخابات في يونيو ٢٠٠٧م، في تحدٍّ واضح ومقصود لحكومة جزر القمر الفيدرالية، وأصبح رئيساً على جزيرة أنجوان[٢].

وفي خـلال تلك المراحل من تطـوّر الأزمة في جمهورية جـزر القمر ظـلّ مجلس السّـلْم والأمن الإفريقي ملتزماً بمبدأ التسـوية السـلمية للصراع، وذلك بإرساله بعثتَين لدعم الانتخابات وإعادة ترتيب الأوضاع في جمهورية جزر القمر، كانت البعثة الأولى لدعـم الانتخابـات، وقوامها ٤٦٢ من العسـكريين والشرطة المدنية، أما البعثة الثانية للاتحاد الإفريقي للانتخابات والمسـاعدات الأمنيـة في ٢٠٠٧م فقد عملـت على التفاعل مـع التطورات التي شـهدتها الأوضاع في جمهورية جزر القمر.

ونتيجة طبيعية لما قامت به السلطات الأنجوانية؛ فقد قامت البعثة بإرسـال تحذيـرات لها من الآثار والنتائج السـلبية التي سـوف تنتج عن الانتخابات الرئاسية المقرر لها في يونيو ٢٠٠٧م[٣].

وتأكيداً لالتزام بعثـة الاتحاد الإفريقي بالحلول السـلمية للأزمة؛ فقد أوفدت البعثة مبعوثَين لإقناع السـلطات الأنجوانية بالتراجع عن خطوة الانتخابات والعـدول عنها، لكن رفـض السـلطات الأنجوانية لتلك المناشـدات وتعنّتها، فضلاً عن قيامها بإجراء الانتخابات، هذا المسلك دفع الاتحاد الإفريقي لعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات، وأرسل مبعوثين لإقناعها بالتراجع والخضوع لقراراته تجنباً للتصعيد، كما قرّر مـرةً أخرى تمديد تفويض بعثتـه في جمهورية جزر القمر إلى ديسمبر ٢٠٠٧م.

وعلى ضوء رفض السـلطات الأنجوانية لقرارات الاتحاد الإفريقي؛ قرر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي

(١) محمد هيبة علي: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حلّ النزاعات وتسويتها في إفريقيا/ w.w.w.damascuniversity-edu.sy

(٢) المرجع السابق.

(٣) السيد فليفل، التقرير الاستراتيجي الإفريقي – تحرير – جامعة القاهرة – مصر – البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٧م، ص ٨٣.

التسوية القسرية للصراع، وقد تدرجت العقوبات التي فرضها المجلس على السلطات الأنجوانية بدءاً من حظر التنقل من الجزيرة وإليها، فالعقوبات الاقتصادية، وأهمها: تجميد أموال تلك السلطات وأصولها، ثمّ هدّدها بالعمل العسكري.

وإزاء إصرار السلطات الأنجوانية، وعدم انصياعها لقرارات الاتحاد الإفريقي، قرّر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في فبراير ٢٠٠٨م التدخل العسكري في جمهورية جزر القمر، وذلك عبر قوة عسكرية قوامها ١٣٥٠ جندياً، تشكّلت من عدّة دولٍ إفريقية.

هذه العملية العسكرية أدّت إلى تمكين حكومة جزر القمر من إعادة بسط سيطرتها على جزيرة أنجوان في مارس ٢٠٠٨م، ولم يتوقف درو مجلس السّلْم الإفريقي عند ذلك الحدّ؛ بل قرر التمديد مرة أخرى لبعثته حتى يونيو ٢٠٠٨م بغرض المساعدة في إجراء عملية انتخابية عادلة ونزيهة[١].

ويبدو من خلال التّتبع التفصيليّ لدور مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في إدارة الأزمة بجمهورية جزر القمر، ومحاولات جزيرة أنجوان الانفصالية، مدى النجاح الذي حقّقه مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في هذا البلد.

النموذج الثاني: مجلس السّلْم والأمن الإفريقي وتأرجح الأدوار في أزمة دارفور:

تُعدّ أزمة دارفور واحدة من أصعب وأعقد الأزمات التي كانت ولا تزال تواجه الاتحاد الإفريقي منذ إنشائه في ٢٠٠١م وحتى الوقت الراهن.

فعلى الرغم من تداخل الأسباب المؤدية لنشوء أزمة دارفور وتشابكها؛ فإنّ الاتحاد الإفريقي، وعبر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي، ظلّ يقوم بأدوارٍ متعددة من أجل الوصول لتسويةٍ مناسبةٍ، تنهي الصراع والعنف المسلّح في دارفور الذي تفجر في العام ٢٠٠٣م، حيث نجد أنه في يونيو ٢٠٠٤م طلب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي إعداد خطة شاملة لكيفية التدخل في دارفور، وذلك من خلال بعثة إفريقية تعمل على نزع السلاح والمساعدة في الوصول لتسوية شاملة للنزاع، وبناءً على ذلك؛ قرّر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في أكتوبر ٢٠٠٤م تشكيل قوة لحفظ السّلْم في الإقليم، سُمّيت بقوة: (Amis) قوامها ٣٣٢٠ فرداً، ٢٣٤١ من العسكريين، و ٤٥٠ مراقباً، و ٨١٥ من الشرطة المدنية، و ٢٦ من المدنيين الدوليين، ومدة البعثة عامٌ واحد؛ أي حتى أكتوبر ٢٠٠٥م[٢].

وقد تمثّلت أهداف قوة ال Amis فيما يأتي:

١ – التأكد من التزام كلّ أطراف الصراع بوقف إطلاق النار الموقّع عليه في اتفاقية انجامينا في أبريل ٢٠٠٤م، وغيرها من الاتفاقيات الأخرى.

٢ – بناء الثقة، والمساهمة في خلق بيئة آمنة في الإقليم.

٣ – حماية المدنيين المهدّدين في هذا الصراع، والعمل على إيجاد تسوية للصراع[٣].

وبفعل الأدوار الإيجابية لقوة Amis، فقد تمّ زيادة حجم القوات العسكرية إلى ٦١٧١ عسكرياً، و ١٥٦٠ شرطيّاً، وفقاً لاجتماع مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في أبريل ٢٠٠٥م، وبعدّ توسعة بعثة Amis مرّت الأوضاع في دارفور بمرحلة هدوء نسبيٍّ، سيطرت فيه قوات حفظ السّلْم Amis على الأوضاع نسبيّاً، إلا أنّ تعقُّد الصراع واتساع جغرافيته أدى إلى تدهور الأوضاع بصورةٍ حادة في دارفور في أغسطس

(١) أحمد إسماعيل عبدالله: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تعزيز السلم في إفريقيا – زمالة الأكاديمية – بحث غير منشور – الأكاديمية العسكرية، الخرطوم – ٢٠٠٨م.

(٢) نصر الدين عبدالفتاح محمد: دور الاتحاد الإفريقي والعملية الهجين في حلّ أزمة دارفور – رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، ٢٠١٢م، ص ٩٨.

(٣) إسماعيل حاج موسى: المنظمات الإفريقية ودورها في حلّ النزاعات – ندوة – الخرطوم، ٢٠٠٦م.

٢٠٠٥م؛ مـــا أدى إلى تعرّض بعثـــة الاتحاد الإفريقيّ للعديـــد من عمليات الاختطـــاف والنهب، فضلاً عن المواجهات العسكرية من قِبل الأطراف المتصارعة، سواء كانت حكومية أو تابعة للحركات المسلحة[١].

ونتيجـــة للضغـــوط الدولية الناجمـــة من تردي الأوضاع فـــي دارفور؛ قـــرّر مجلس السّـــلْم والأمن الإفريقي الموافقة على نقل مهام قوة Amis لحفظ الســـلام والأمن في دارفور إلى الأمم المتحدة، وذلك في إطار شـــراكة تجمع بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وتشكيل قوة عسكرية مختلطة عُرفت باسم: (اليونوميد)، تشكّل القوات الإفريقية التابعة لمجلس السّـــلْم والأمن الإفريقي أغلـــب قوامها، وبالرغم من انتقـــال ملف دارفور إلى الأمـــم المتحدة فإنّ مجلس السّلْم والأمن الإفريقي ظلّ فاعلاً رئيساً في اتجاهات تسوية الصراع في دارفور.

وبالنظـــر إلـــى تجربة مجلـــس السّـــلْم والأمن الإفريقـــي في كلٍّ من جمهورية جـــزر القمر ودارفور بغرب الســـودان؛ نلاحظ تفاوتاً في تحقيق الأهداف، ففي جمهورية جزر القمر حقّق مجلس السّلْم والأمن الإفريقيّ نجاحاً كبيراً، وحقّق أهدافه بتسوية الصراع وإعـــادة الأوضاع إلى مـــا كانت عليه في الســـابق، والســـبب في تحقيـــق ذلك النجاح يكمـــن في تفوق القوة العسكرية لبعثة الاتحاد الإفريقي؛ مقارنةً بقوة ســـلطات جزيرة أنجوان، والتي كانـــت تعاني ضعفاً واضحـــاً نتيجة للضغـــوط والقيـــود والعقوبات التي فرضها الاتحاد الإفريقيّ على الســـلطات الأنجوانية، بالإضافة إلى ذلك؛ فإنّ تخوّف القيادات الإفريقية من انتقال عدوى الانقلابات العسكرية إلى بلدانهم شكّل مصدر قوة أخرى لبعثة الاتحاد الإفريقي.

أما بالنســـبة لدارفور؛ فيمكن القول بأنّ Amis التابعة لمجلس السّـــلْم والأمـــن الإفريقي في درافور حقّقت نجاحاً نســـبيّاً، في الفتـــرة من أبريل ٢٠٠٤م

(١) نصر الدين عبد الفتاح، مصدر سابق، ص ١٠٢.

الإرث الاستعماري أدى إلى غياب الدولة الأمّة بإفريقيا وقاد إلى حدوث تداخلات حدودية وإثنية وعرقية ومعتقدية

وحتى منتصـــف العام ٢٠٠٥م، لكن منذ أغســـطس ٢٠٠٥م وحتى الوقت الحالي؛ تأرجحت أفعال مجلس السّلْم والأمن الإفريقي وأدواته بأدواته المختلفة بين النجاحات الضئيلة والفشـــل، وهذا التأرجح يمكن أن نعزيه إلـــى طبيعة الصراع في دارفور، والتي تتســـم بالتعقيد والتشابك؛ حيث تتداخل فيه عوامل تاريخية، وسياسية، وتنموية اقتصادية محليّة مع أخرى إقليمية ودوليـــة، بالإضافة إلى اتســـاع الرقعـــة الجغرافية للصراع في دارفـــور، هذا في الوقت الذي يعاني فيه الاتحاد الإفريقيّ ضعف الإمكانيات والقدرات المالية والخبـــرات وقصور التدريب، فضلاً عن اســـتمرارية الصراعات الخفية بين الدول الإفريقية نفســـها تجاه المشـــروعات والخطـــط الدولية الراميـــة لمعالجة الأوضاع في دارفور.

النمـوذج الثالـث: الإيكواس والأزمـة فـي ليبيريا:

قامت الجماعـــة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكـــواس) بجهـــودٍ كثيـــرةٍ فـــي محاولة تســـوية الصراعات في غرب إفريقيـــا، ويمثّل دورها في حلّ الأزمة الليبيرية أحد أهم إنجازاتها في مجال الدفاع والأمن، حيث ظهرت الحاجة إلـــى التدخل في أزمة ليبيريا ١٩٩٠م، وذلـــك عندما احتدمت المعارك بين القوات الحكومية بزعامة الرئيس الراحل صمويل دو، وقوات المعارضة التي تقودها الجبهة الوطنية بزعامة

تشارلز تايلور، وقوات الجبهة المستقلة لليبيريا التي يقودها جونسون من ناحية أخرى.

ولقد أسفرت هذه المواجهات عن مقتل الآلاف، وتشريد مئات الآلاف الذين فروا إلى دول الجوار، وبخاصة سيراليون وغينيا، وقد تمكّنت قوات المعارضة من السيطرة على العاصمة، الأمر الذي تطلب ضرورة التدخل الخارجي، لذا تصدّرت الحرب في ليبيريا أجندة أعمال القمة الثالثة عشر للإيكواس، والتي انعقدت في مايو ١٩٩٠م، وأصدرت قراراً في هذا الشأن، ينطوي على ثلاثة بنود رئيسة، هي: ضرورة وقف إطلاق النار – وإجراء انتخابات حرة – وتشكيل لجنة خاصّة بالوساطة تضمّ دولاً، هي: نيجيريا، زامبيا، غانا، توجو، ومالي[١].

وهنا يُلاحظ أنّ المنظمة لجأت إلى الوسائل الدبلوماسية لتسوية النزاع أولاً، لكن أدى اعتراض تايلور على عمل اللجنة إلى اتخاذ قرارٍ بإرسال قوات عسكرية لحفظ السّلْم في ليبيريا، وتنفيذاً لبنود الدفاع في هذا الشأن؛ حيث تمّ تشكيل قوة حفظ السّلْم التي عُرفت باسم: (مجموعة المراقبة الخاصّة بدول الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا: إيكوموج ECOMOG).

ويلاحظ أنّ دور قوات الإيكوموج في ليبيريا تمثّل في حفظ السّلْم، واستعادة القانون والنظام، وتأكيد احترام وقف إطلاق النار، إلا أنّ رفض تايلور لوقف إطلاق النار أدى إلى تحوّل دور قوات الإيكوموج من حفظ السّلْم إلى فرض السّلْم، بمعنى الاستعداد لقتال المتمردين ضدّ الحكومة المؤقتة إن لزم الأمر، وبالفعل تمّ دفع قوات تايلور خارج العاصمة، إلا أنّ قوات المعارضة لم تستسلم، واستمرت الحرب الأهلية إلى أن نجحت الإيكواس في توقيع اتفاق كوتونو للسّلْم في يوليو ١٩٩٣م، وأُجريت الانتخابات العامّة في يوليو ١٩٩٧م، وأُعلن فوز تشارلز تايلور برئاسة البلاد[٢].

ثم ماذا بعد هذه الجهود؟

تزداد الصعاب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارة الإفريقية، ولكن تظلّ الحروب الأهلية هي أكبر مشكلات إفريقيا، فقد حصدت ملايين البشر، وما زالت تحصد الآلاف يوميّاً، في الصومال، وجنوب السودان، وإفريقيا الوسطى، والسودان، وغيرها من دول إفريقيا.

وبالرغم من الجهود التي قامت ولا تزال تقوم بها المنظمات الدولية والإقليمية لحفظ وتحقيق السّلْم والأمن في ربوع القارة الإفريقية؛ فإنّ المشهد الإفريقي الذي يعجّ بالكثير من النزاعات والصراعات يكشف العديد من التحديات التي تواجه عملية بناء السّلْم والأمن وحفظه بإفريقيا، خصوصاً مع تسارع الأحداث العالمية التي أدت إلى حدوث تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي والإقليمي؛ ما ألقى بظلالٍ عديدة على عمل المنظمات الدولية والتكتلات الإقليمية؛ فظهرت على السطح تحديات جمّة تقلّل من فاعلية أدوارها في مجال حفظ السلام والأمن في إفريقيا، هذه القارة التي تشهد فسيفسائية في النسيج الاجتماعي، وإرثاً استعماريّاً مختلاً، ودولة هشة تشكّلت على قواعد هجين، هذه الوضعية المعقدة تقابلها حالة من السيولة وعدم التوازن علي المستوى الدولي، أفضت إلى حدوث اختلالات واضحة في أدوار المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) في حفظ السّلْم والأمن الدوليين بإفريقيا.

ومما يعضّد ذلك مطالبة أغلب دول العالم الثالث بتوسيع عضوية مجلس الأمن الدولي، وتقليص حقّ استخدام الفيتو، وترشيد استخداماته، وتحقيق أكبر

(١) دور قوات الإيكوموج في حفظ السلام بدول غرب إفريقيا/ w.w.wissafrica.org/pubs/monographs

(٢) المصدر السابق.

قدر من الشفافية في عملياته المتعلقة بحفظ السّلْم والأمن الدوليَّين.

ويبدو مما سبق أنّ المنظمة الدولية قد تراجعت أدوارهـــا في حفـــظ السّـــلْم والأمن فـــي إفريقيا، فالأوضـــاع المترديـــة في كلٍّ مـــن الصومال وجنوب الســـودان وإفريقيا الوسطى تشكّل تجســـيداً عمليّاً وواقعيّاً لفشل الأمم المتحدة في تحقيق السّلْم والأمن الدوليين.

وإذا كانت الأمـــم المتحدة تعاني عجزاً واختلالاً فـــي أداء أدوارها في إفريقيا؛ فإننا نجد في المقابل أنّ المنظمـــات والتجمعات الإقليمية الإفريقية تعاني الأمريـــن، فأغلب الـــدول الإفريقية تفتقـــر للإرادة السياســـية مـــا يجعلهـــا ضعيفة أمـــام الضغوطات الخارجيـــة ذات الأبعـــاد العقابيـــة، خصوصاً إذا ما ارتبطت بالحرمان من الهبات والمســـاعدات؛ الأمر الـــذي أدى إلى إضعـــاف مواقف الـــدول الإفريقية تجاه منظماتها وتكتلاتها الإقليمية، في الوقت نفسه الذي تشـــهد فيه هذه التجمعات الإفريقية صراعات خفية بين الدول المحورية في إفريقيا، فضلاً عن أنّ أغلب المنظمات والتجمعات الإقليمية الإفريقية تعجّ بالعديد من المشـــكلات البنيوية والهيكلية والمالية؛ ما أفقدهـــا – في كثيرٍ من الأحيـــان – عدم احترام الأطـــراف المتنازعـــة للاتفاقيـــات والمواثيق التي تتبنّاها في ســـبيل حفظ الأمن والاســـتقرار في عدة دول إفريقية.

وأخيراً:

يمكـــن القول بأنه على الرغـــم من النجاحات النســـبية التي حقّقتها بعض المنظمـــات الدولية والإقليمية في مجال حفظ السّلْم والأمن الدوليّين في إفريقيـــا؛ فإنّ هناك العديد من المعوقات التي قللت من فاعلية أدوار تلـــك المنظمات والتكتلات فـــي الوقت الراهن، لأســـباب متشـــابكة ومعقدة، ترتبـــط بطبيعة النظام العالمي الحالي الذي يعاني حالة الســـيولة المصحوبة بمحاولات بروز تعددية قطبية (الصين، روسيا)، وفاعلين جدد غير دوليّين، ســـاهم كلّ ذلك في صعود ظاهرة الفوضى الناشئة داخل الدولة الإفريقية.

وتأسيســـاً على ما سبق؛ فقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

– أنّ الإرث الاســـتعماري الذي أدى إلى غياب الدولـــة الأمّة بإفريقيا قاد إلـــى حدوث تداخلات حدودية وإثنية وعرقية ومعتقدية؛ أدت دوراً فاعلاً فـــي إذكاء الصراعات والنزاعات المســـلحة داخل إفريقيا؛ ما مهّد الطريق لتدخل المنظمات الدولية والإقليمية في الشأن الإفريقي.

– أنه على الرغـــم من النجاحات التي حقّقتها المنظمات الدولية الإقليمية في تسوية الصراعات الإفريقيـــة؛ فلا تزال الحـــروب الأهلية والنزاعات المسلحة تحصد أرواح الملايين من الأفارقة.

– تعانـــي المنظمات الإفريقية من مشـــكلات بنيوية وهيكلية ومالية؛ الأمر الذي قلّل من أدوارها في عمليات حفظ السّلْم والأمن بإفريقيا.

وتوصي الدراسة بما يأتي:

– الاهتمـــام المنهجي والعلمـــي بالمنظمات الإقليمية في إفريقيا؛ بهدف معالجة المشـــكلات التي تعاني منها أولاً، ومن ثمّ وضع اســـتراتيجيات وخطط تعمل على تحقيق السّـــلْم والأمن في القارة الإفريقية.

– أيضـــاً لا بد مـــن الاهتمام بالشـــراكات مع المنظمات الدولية، والعمل على الاستفادة منها في معالجة قضايا الحرب والسلام بإفريقيا من ناحية، ورفع كفاءة المنظمات الإقليمية الإفريقية وقدراتها، وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي من ناحية أخرى.

– كذلـــك العمل علـــى توثيق وتقييـــم تجارب المنظمات المختلفة، والتي عملت في مجال حفظ أو بناء السّلْم والأمن بإفريقيا، وذلك للاستفادة منها في معالجة الأوضاع النزاعيـــة الراهنة، والمتوقع حدوثها في المستقبل ■